الصباح الاقتصادية
12
العدد 3294 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 8 جمادى الآخرة 1440 - الموافق 13 فبراير 2019
Wednesday 13 February 2019 - No.3294 - 11 th Year

خلال اعمال أجتماعات اللجنة العليا الكويتية الأردنية المشتركة

الروضان: 280 مليون دولار... حجم التبادل التجاري بين الكويت والأردن في 2017

اختتمت اللجنة العليا الكويتية الأردنية المشتركة اعمالها أمس الثلاثاء بتوقيع 15 وثيقة تعاون مع الحكومة الأردنية شملت اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية مشتركة في مختلف المجالات.

من جانبها وقعت غرفة تجارة وصناعة الكويت وغرفتي تجارة وصناعة الأردن ، بروتوكول تعاون لفتح آفاق وايجاد فرص عمل وشراكات محتملة بين قطاعي الاعمال الكويتي والأردني

على هامش زيارة سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الرسمية للاردن وخلال اعمال اجتماعات اللجنة العليا الكويتية الأردنية المشتركة.

ووقع البروتوكول عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت طارق المطوع فيما وقعها عن الجانب الأردني رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي ورئيس غرفة صناعة الأردن فتحي الجغبير بحضور وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد الروضان ونظيره الأردني طارق الحموري.

وقال وزيرة التجارة خالد الروضان في كلمة امام اللقاء الاقتصادي (الاردني - الكويتي) ان التبادل التجاري بين البلدين بلغ حجمه عام 2017 نحو 280 مليون دولار امريكي وحتى نهاية نوفمبر الماضي بلغ نحو 270 مليون دولار شكلت فيها الصادرات الاردنية ما نسبته 84 في المئة من الحجم الاجمالي بقيمة 228 مليون دولار والمستوردات الاردنية من السوق الكويتية لذات الفترة نحو 41 مليون دولار.

في المقابل تحتل الاستثمارات الكويتية في الاردن المرتبة الاولى في حجم الاستثمارات العربية والاجنبية بالمملكة بقيمة تقارب 18 مليار دولار فيما يحتل الكويتيون المرتبة الرابعة في الممتلكات لغير الاردنيين في مجال العقارات .

وعن التحديات التي تواجه التبادل التجاري قال الوزير الروضان انها مرتبطة بقيود هيكلية باسواق الانتاج القطاعي واسواق العمل والقطاع الخارجي والمؤسسات وغيرها علاوة على عدم اتباع مسارات تجارية خلاقة وغير تقليدية بين البلدين مؤكدا تطلع الكويت لفتح آفاق جديدة للعلاقات التجارية بين البلدين.

ودعا الروضان القطاع الخاص في البلدين الى تاسيس مزيد من الشراكات الاستراتيجية في مسعى لفتح افاق اقتصادية جديدة بينهما مشيرا الى ان تغيرات كبيرة طرات على بيئة الاعمال المحلية وارتقاء الكويت خلال العام الماضي اكثر من مركز على مؤشر التنافسية العالمية.

وبهذا الخصوص قال ان الكويت مستمرة في تذليل كل العقبات الاقتصادية امام المستثمرين الاجانب والمحليين ضمن خططها لتحسين بيئة الاعمال وسعيها لان تصبح مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة ما يفرض عليها العمل الجاد المستمر لازالة كل العوائق التي تعترض سبيل تنمية العلاقات التجارية خصوصا مع دول مثل الاردن.

وحث القطاع الخاص الاردني على استكشاف فرص الاستثمار التي يوفرها قانون 116 لسنة 2013 في الكويت والاستفادة من التغييرات الكبيرة التي طرات على بيئة الاعمال المحلية وارتقائها بعد تطوير القدرات لاستقبال الاستثمارات الاجنبية وجذبها وانشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي نجحت في استقطاب رؤوس اموال ما يعادل 2,9 مليار دولار امريكي.

وقال ان الكويت تسعى ومن خلال رؤية 2035 لان تكون مركزا تجاريا وماليا مدفوعة بايمانها بقدرتها على توفير ارضية خصبة وبنية تحتية اقتصادية مدعومة بمنظومة قانونية وتشريعية وفق اعلى المعايير الدولية لتوفير مناخ امن للتبادل التجاري يساهم في توفير الفرص للجميع سواء في الكويت او في المنطقة المحيطة وحول العالم.

من جانبه قال رئيس الوفد الاقتصادي عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد ضرار الغانم في كلمة مماثلة ان الكويت بصدد تنفيذ برنامج طموح ايضا للاصلاح الاقتصادي يعتمد على الخصخصة وتحرير السوق وتشجيع الاستثمارات الاجنبية في المشاريع ذات التقنية الحديثة التي ستؤهل الكويت لتكون شريكا فاعلا في مشاريع التنمية بالمملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة.

واضاف الغانم ان بروتوكول التعاون المشترك الذي وقعته غرفة تجارة وصناعة الكويت وغرفتي تجارة وصناعة الاردن يؤكد الروابط المشتركة بين «غرفتينا الشقيقتين» ويفتح افاقا في مجالات تبادل الخبرات في القطاع الصناعي وتاهيل القوى العاملة بالاضافة الى ايجاد فرص عمل وشراكات محتملة بين قطاعي الاعمال الكويتي والاردني.

من جهته قال وزير الصناعة والتجارة والتموين الاردني طارق الحموري ان الاردن والكويت يعولان على ان تكون هناك مبادرات ومشاريع واقعية تنفذ من قبل القطاع الخاص في كلا البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري.

واضاف ان بروتوكولات التعاون التي وقعها البلدان كان للقطاعين الصناعي والتجاري نصيب الاسد منها وذلك لتعزيز التعاون والبناء على ما انجز وتبادل الخبرات.

وقال الحموري ان اللقاء الاقتصادي الذي عقد اليوم بين البلدين اكد تطابق الاراء ووجهات النظر والاصرار على تعزيز التعاون الاقتصادي والاستفادة من الفرص المتاحة خصوصا مشاريع اعادة الاعمار في المنطقة.

بدوره وصف رئيس غرفة تجارة الاردن نائل الكباريتي زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح للاردن بانها «تاريخية وتجسد وقوف دولة الكويت الى جانب المملكة» معربا عن اعتزاز الغرفة بالعلاقات المتميزة التي تجمع بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وغرفة تجارة الاردن وغرفة صناعة الاردن بدلالة الحضور المتميز لغرفة تجارة وصناعة الكويت وممثلي القطاع الخاص الكويتي.

وقال الكباريتي ان العلاقات الاقتصادية الاردنية- الكويتية التي نمت وتطورت بفضل جهود قيادتي البلدين «تطمح» ان ترتقي الى مستوى العلاقات السياسية بزيادة الاستثمارات الكويتية في الاردن وان يزداد حجم التبادل التجاري بين البلدين مشيدا بدور سفير دولة الكويت لدى الاردن عزيز الديحاني في السعي للارتقاء بهذه العلاقات بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين.

بدوره، قال رئيس غرفتي صناعة الاردن وعمان فتحي الجغبير ان العلاقات الاردنية الكويتية شهدت زخما متسارعا خلال السنوات الاخيرة وعلى كافة الاصعدة والمجالات، حيث اصبحت نموذجا يحتذى به على صعيد العمل العربي.

وبين ان الاحصاءات الرسمية تشير الى ان الاستثمارات الكويتية في المملكة تتصدر الاستثمارات العربية والاجنبية بقيمة تناهز 18 مليار دولار، موزعة على قطاعات عدة اهمها: السياحة والصناعات الاستخراجية والبنوك والاتصالات والعقارات والنقل.

فيما اشاد وزير الخارجية الاردني ايمن الصفدي بنتائج اجتماعات اللجنة العليا الكويتية الأردنية المشتركة معتبرا اياها «مؤشرا قويا» على عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وقد اثمرت اللجنة المشتركة 15 وثيقة للتعاون المشترك تضمنت اتفاقيات وبرتوكولات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية من شانها الإسهام في فتح آفاق أوسع للتعاون بين البلدين في مجالات التعاون القضائي التربية والتعليم التعليم العالي والبحث العلمي السياحي والتدريب المهني والبيئة والتعاون النفطي وغيرها.

ونقل البيان عن الصفدي تاكيده امام اجتماع اللجنة على المستوى الوزاري حرص البلدين الشقيقين على تعزيز التعاون والتنسيق في جميع المجالات مشيدا بالعلاقات «الأخوية والاستراتيجية الراسخة» وما تشهده من تطور مستمر.

ورحب الوزير الاردني بنتائج الزيارة التي قام بها سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء معربا عن شكره للكويت قيادة وشعبا على الجهود التي تقوم بها لدعم الاردن.

واشاد بالدور الكويتي في دعم مسيرة العمل العربي المشترك وتعزيز التضامن العربي ودعم دور جامعة الدول العربية والجهود التي تقوم بها لرأب الصدع العربي وانخراطها «الإيجابي» في حل الخلافات (العربية - العربية).

كما رحب بالوساطة والمساعي «الخيرة» التي يقوم بها سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لإيجاد حل للأزمة الخليجية وتقريب وجهات النظر بين الأشقاء.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الكويتية في الأردن بين الصفدي أهميتها الكبيرة في تعزيز اقتصاد المملكة مثمنا في الوقت ذاته دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في مساهمته داخل الأردن عبر مشاريعه التي تخدم قطاعات البنى التحتية وقطاعات رئيسية أخرى على مدى الأعوام الماضية.

وعلى صعيد أزمة اللجوء السوري أشاد بالدعم الكويتي لمساعدة الأردن في مواجهة أعباء استضافة نحو 1,3 مليون سوري معربا عن الامتنان للرعاية التي يلقاها المقيمون الاردنيون في الكويت.

من جانبه نقل البيان عن الشيخ صباح الخالد إشادته بالدور الأردني بقيادة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في حماية المقدسات والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية من منطلق الوصاية الهاشمية مثمنا كذلك الجهود الإنسانية والدور الذي يقوم به الأردن تجاه اللاجئين السوريين.

وفيما يتعلق بالتطورات الإقليمية قال بيان الخارجية إن الجانبين أكدا ضرورة تحمل المجتمع الدولي بخاصة الدول والمؤسسات المانحة مسؤولياته إزاء اللاجئين والدول المستضيفة لهم وتقديم الدعم الذي يساعد المملكة على مواجهة الضغوط التي تفرضها أزمة اللجوء على قطاعات حيوية فيها.

وأضاف أنهما شددا على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة استمرار تنسيق المواقف والعمل المشترك لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو للعام 1967وعاصمتها القدس الشرقية وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية كونها سبيلا وحيدا لتحقيق السلام الشامل في المنطقة.

وذكر أنهما أكد رفض جميع الإجراءات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوض حل الدولتين.

ووفقا للبيان فقد بين الوزيران ضرورة تكثيف الجهود المستهدفة التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وفق قرار مجلس الامن رقم 2254 ،يحفظ وحدة سوريا وتماسكها ويقبله السوريون ويعيد لسوريا أمنها ودورها ويتيح العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم بأسرع وقت ممكن».

كما أكدا أهمية تكاتف الجهود لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج وحرصهما على منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب أكد الجانبان استمرار العمل معا وفي إطار الجهود الإقليمية والدولية لهزيمة الإرهاب والتطرف و«تعرية ظلاميته التي لا تنتمي إلى حضارة أو دين».

وبالنسبة للوضع في اليمن أشار الوزيران إلى مساندتهما الشرعية في اليمن وضرورة التزام جميع الأطراف اليمنية بالحل السياسي على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن رقم 2216.

وذكر أنهما شددا على دعم مخرجات اتفاقات السويد الأخيرة وأهمية البناء عليها للتوصل للحل السياسي الذي يحمي استقلال اليمن ووحدة أراضيه ويحفظ أمن دول جواره ويمنع التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية.

يذكر أن اجتماعات اللجنة العليا الكويتية الأردنية شارك بها مسؤولون من مختلف الجهات الأردنية ومن نحو 28 جهة رسمية كويتية.

وعلاوة على وثائق التعاون التي وقعت ضمن اعمال اللجنة المشتركة قام الوفد الاقتصادي رفيع المستوى المرافق لسمو الشيخ جابر المبارك بتوقيع بروتوكول للتعاون الثنائي بين غرفة تجارة وصناعة الكويت وغرفتي تجارة وصناعة عمان لفتح آفاق اوسع للشراكة بين قطاعي الاعمال في البلدين.

وضم وفد غرفة تجارة وصناعة الكويت الى جانب العامر كلا من عضوي مجلس ادارة الغرفة طارق المطوع ومحمد كاكولي ونائب مدير عام الغرفة حمد العمر ومساعد مدير ادارة العلاقات التجارية بالغرفة فهد الصغير ورئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ورئيس شركات الاستثمار بدر السبيعي وعدد من رجال الاعمال الكويتيين من مختلف القطاعات الاقتصادية.

جانب من فعاليات توقيع بروتوكول تعاون «الغرفة».

الصفدي يشيد بالدعم الكويتي لمساعدة الأردن في مواجهة أعباء استضافة نحو 1.3 مليون سوري

«الغرفة» توقع بروتوكول تعاون مع غرفتي تجارة وصناعة الأردن

الكويت مستمرة في تذليل كل العقبات الاقتصادية امام المستثمرين الأجانب والمحليين

الاستثمارات الكويتية في الأردن تحتل المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات العربية والأجنبية بالمملكة بـ 18 مليار دولار

للسنة العاشرة على التوالي

أكاديمية البنك الوطني تستقبل الدفعة 21 من المتدربين

استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة الواحد والعشرين من الموظفين الجدد في برنامجه السنوي «أكاديمية الوطني» الذين اجتازوا بنجاح شروط ومعايير الاختيار لهذا البرنامج المكثف والمصمم خصيصا لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة.

ويندرج البرنامج الذي يمتد لنحو 10 سنوات ضمن إطار استراتيجية الوطني الهادفة إلى استقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية، وتطوير وتاهيل الكوادر من حديثي التخرج، واستقطابهم للعمل في القطاع المصرفي.

وكان في استقبال المتدربين الجدد القيادات التنفيذية للبنك ومسئولي إدارة المواهب والتدريب والتطوير.

ومن جهته قال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبلاني «إن أكاديمية الوطني تعد أحد المبادرات التي يفخر بها البنك ضمن استراتيجيته الرامية إلى إعداد قيادات مصرفية وطنية متميزة».

وأضاف العبلاني أن الأكاديمية تعنى باختيار المواهب وتطوير مهاراتهم إلى جانب اطلاعهم على هيكل عمل البنك وثقافته من أجل تعزيز فرص تطورهم الوظيفي في المستقبل.

وأوضح العبلاني أن الإكاديمية تختار الشباب المؤهلين وتقوم على إعدادهم من أجل الالتحاق بالبنك، حيث تقدم لهم التدريب التقني والعملي اللازم خلال المحاضرات والتدريب العملي المكثف بهدف غرس حب المعرفة لدي المتدربون لتعلم كل ما هو جديد في القطاع المصرفي.

وأوضح أن برنامج الأكاديمية تم تصميمه وفق أعلى التقنيات التدريبية، حيث يعد الأول من نوعه على مستوى القطاع الخاص في الكويت في مجال التدريب والتاهيل للكوادر الوطنية الشابة.

ودعا العبلاني المشاركين في البرنامج إلى بذل الجهد والتفاني في العمل لتحقيق التميز والتفوق بما يمهد الطريق للتطور الوظيفي وتقلد المناصب القيادية، لافتا إلى أن نظام البنك الوطني يشجع كل الموظفين على استكمال دراستهم للدرجة الأعلى واستمرارهم في تنمية وتطوير مهارتهم وخبراتهم.

الجدير بالذكر أن البرنامج التدريبي للأكاديمية يمتد لمدة أربعة أشهر، ويشمل مختلف جوانب العمل المصرفي، مثل المبادئ المصرفية، وإدارة المخاطر، والمحاسبة المالية، والتسويق، والتفاوض، والإقراض الاستهلاكي والتجاري، وعمل الفرق بالإضافة إلى التدريب العملي الميداني للمشاركين في مختلف إدارات البنك، وإشراك مدربين معتمدين عالميا لتمكين موظفيه من كسب المهارات المصرفية المتخصصة.

وتعكس الأكاديمية رؤية الوطني في وضع مبدأ التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياته، بوصفه هدفا استراتيجيا ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة والقطاع الخاص.

وتم افتتاح أكاديمية الوطني في العام 2008 بهدف تمهيد الطريق للخريجين الجامعيين الجدد من الشباب الكويتي للالتحاق بالعمل في قطاع الخدمات المصرفية، وتوفر الأكاديمية للخريجين أفضل البرامج التدريبية التي تم وضعها بالتعاون مع أكبر المؤسسات والجامعات حول العالم لتواكب متطلبات سوق العمل.

لقطة جماعية للمتدربين مع المسؤولين

العبلاني: الأكاديمية تغرس حب المعرفة وشغف التطور الوظيفي لدي المتدربين

المؤشرات تتلون بالأخضر و«العام» يرتفع 39.4 نقطة

الخالد: البورصة أصبحت مهيأة لاحتضان الشركات النفطية الحكومية

قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد إن «إدراج الشركات النفطية الحكومية من عدمه يعود إلى قرار حكومي» مؤكدا أن البورصة أصبحت مهيأة لاحتضانها وغيرها من الشركات العائلية. وأكد الخالد في مؤتمر صحفي بمناسبة إدراج شركة المنار للتمويل والإجارة ضمن قطاع الخدمات المالية بالسوق الرسمي اعتبار من أمس الثلاثاء أن قواعد الإدراج الجديدة باتت مواتية أكثر من قبل لكل الشركات الراغبة في دخول السوق الكويتي. وأضاف أن إدراج شركة المنار للتمويل والإجارة يعد الثاني من نوعه منذ أن تسلمت شركة البورصة مسؤولية إدارة السوق مشيرا إلى الحرص على جذب المزيد من الشركات والتطوير الهيكلي والتنظيمي للبنية التحتية للسوق. وأشار إلى سعي شركة بورصة الكويت الدائم إلى تطوير السوق عبر تطبيق استراتيجياتها التي تنصب جميع أركانها على تنشيط وتحفيز سوق المال المحلي ومواكبته لأحدث النظم والتطورات العالمية.

وأوضح أن البورصة تسعى كذلك إلى تحسين بيئة الأعمال وإنشاء قاعدة مصدرين متنوعة واسعة مبينا أن إدراج (شركة المنار) سيشجع المزيد من شركات التمويل الإسلامي على إدراج أسهمها.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة (المنار للتمويل والإجارة) عبد الله البدر إن الشركة تضع على رأس أولوياتها توسيع قاعدة عملائها وتوفير حلول تمويلية متجددة. وتوقع أن يساهم إدراج الشركة في بورصة الكويت في زيادة قيمتها السوقية واستقطاب عدد أكبر من المستثمرين من الأفراد والشركات. وأسست (المنار للتمويل والإجارة) عام 2003 برأسمال مصرح به يقدر بنحو 30,8 مليون دينار (نحو 101,6 مليون دولار) وتمارس أنشطة تمويل الشركات والأفراد وتستثمر في تطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية.

وكانت بورصة الكويت قد أنهت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 4ر39 نقطة ليبلغ مستوى 7ر5253 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر76 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 6ر147 مليون سهم نمت من خلال 5473 صفقة نقدية بقيمة 6ر23 مليون دينار كويتي (نحو 88ر77 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 21ر23 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4795 نقطة وبنسبة 49ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 09ر93 مليون سهم نمت عبر 2758 صفقة نقدية بقيمة 9ر4 مليون دينار (نحو 17ر16 مليون دولار)، وارتفع مؤشر السوق الأول 4ر47 نقطة ليصل إلى مستوى 2ر5504 نقطة وبنسبة ارتفاع 87ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر54 مليون سهم نمت عبر 2715 صفقات بقيمة 7ر18 مليون دينار (نحو 71ر61 مليون دولار).

وكانت شركات (أولى تكافل) و(مراكز) و(منازل) و(تجاري) و(أسمنت) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و(الأولى) و(المستثمرون) و(إيمار) و(جي إف إتش) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (أجيال) و(الخليجي) و(جي إف إتش) و(المدن) و(المركز).